

تقرير (*) رقم 1 حول مداخلة السيد: محمد دحماني (**) (مدير برنامج كابدال):

تطرق السيد: دحماني محمد، مدير برنامج كابدال الذي تم وضعه في إطار اتفاقيتين بين هيئتين دوليتين هما: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، والحكومة الجزائرية ممثلة بهيئتين رسميتين هما: وزارة الخارجية ووزارة الداخلية. إلى مضامين الاتفاقية الأولى المتعلقة بالمشروع ومحتوياته وأهدافه والنتائج المرجوة منه؛ أما الاتفاقية الثانية لتحديد تمويل هذا البرنامج و الذي حدد له غلاف مالي قدره 10 مليون أورو. يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مساهم فيه بـ 7.700.000 أورو، ثم الجزائر بـ 2.839.320 أورو من خلال صندوق دعم الجماعات المحلية، ثم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ 190.000 أورو.

اعتبر المتدخل أن هذا النمط للتعاون الدولي غير معتاد أو جديد في الجزائر كونه تعاون ثلاثي الأطراف. انطلق رسميا البرنامج في 2017 وكان من المقرر أن ينتهي في ماي 2020، لكن تم طلب تمديد مدة إنجاز المشروع إلى أواخر 2021 من طرف الطرف الجزائري. ينقسم المشروع إلى هيئتين الأولى للحكامة والثانية للإنجاز. تتمثل هيئة الحكامة الرئيسية في اللجنة الوطنية للتحكم le Comité National de Pilotage، والتي لها رئاسة مشتركة Co-Présidé بين وزارة الداخلية والـ PNUD، وتضم اللجنة أيضا وزارة الشؤون الخارجية وكذا الاتحاد الأوروبي كعضو ملاحظ؛ بالإضافة إلى لجنة وطنية متعددة القطاعات للتنسيق ومتابعة نشاطات البرنامج. أما هيئة التنفيذ فتتمثل في: فريق لتسيير البرنامج على المستوى المركزي من سبعة أعضاء يترأسه السيد دحماني، وعلى المستوى المحلي نجد: منسق محلي على مستوى البلديات النموذجية، بالإضافة إلى لجان متابعة تتكون من منتخب محلي والأمين العام

(*) من اعداد الدكتورة كنزة مغيث رئيسة الملتقى

(**) محمد دحماني مدير برنامج كابدال

لبلدية ويترأسها الأمين العام للدائرة. يطور برنامج كابدال على مستوى ثمانية بلديات نموذجية مختلفة عن بعضها البعض سواء: على المستوى الجغرافي الطبيعي، الثقافي أو الإمكانات والمستوى الاقتصادي هذا البرنامج عبارة عن مقارنة نموذجية لحكامة محلية تشاورية تشرك مختلف الفاعلين المحليين، وشفافة. هذه التجربة التي نقوم بها في إطار هذا البرنامج وعبر هذه البلديات النموذجية سيتم استخلاص دروس منها، وممارسات جيدة des bonnes pratiques، ونتائج تسمح لنا كقاع وزاري مسؤول عن الجماعات المحلية (وزارة الداخلية) أن نعممها على كل التراب الوطني وهذا يمثل الهدف الأساسي من برنامج كابدال.

يرتكز برنامج كابدال على أربعة محاور أساسية:

1. المحور الاول في المشاركة المواطنة La participation Citoyenne، الذي يمثل في حقيقة الأمر محور أفقي Transversal؛
أما المحاور الاخرى فهي تقنية:
2. المحور الثاني: التخطيط الاستراتيجي لا سيما في استحداث مناصب الشغل وخلق الثروة على المستوى المحلي؛
3. -المحور الثالث: تحسين خدمات المرفق العام على المستوى البلدي؛
4. -المحور الرابع: إدارة المخاطر الكبرى كالمخاطر البيئية الإنسانية على مستوى البلديات.

هنا يبرز أن هذه المقاربة تمس جميع جوانب الحكامة مبنية على مشاركة جميع الفاعلين على مستوى الإقليم، ومركزة على أعمدة التنمية المستدامة: الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

المحور الأول: تعزيز المشاركة المواطنة:

تهدف المشاركة المواطنة إلى ارساء شروط الحوار بين الفاعلين، هذا العمل يتم من خلال مرحلتين: المرحلة الأولى: وضع إطار مؤسس لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام:

على هذا الأساس قام الفاعلون المحليون من خلال لجنة تضمن المجالس البلدية، المجتمع المدني، الفاعلين الاقتصاديين ... بصياغة ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة، يطرح القيم والمبادئ التي يجب احترامها من قبل الجميع، آليات المشاركة وتنظيم وعمل هيئات المشاركة، وهذه المواثيق تم المصادقة عليها في البلديات عن طريق المداولة. بناء على الميثاق تم انشاء المجالس الاستشارية البلدية تضم:

- ❖ -المجالس الشعبية البلدية والإدارة؛
 - ❖ -المواطنين، مع التركيز على الشباب والنساء، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
 - ❖ -الجمعيات: لا سيما لجان الأحياء؛
 - ❖ -الفاعلين الاقتصاديين: (المتعاملين الاقتصاديين الخواص + التنظيمات المهنية):
- اشراك الجامعة: كطرف فاعل وليس كطرف لإجراء الحوار وتقديم الاستشارة والخبرة، من خلال اشراك أساتذة جامعيين المنتمين للبلدية والذين يزاولون مهامهم في جامعات إقليمية، ليكونوا همزة وصل بين احتياجات التنمية على مستوى البلدية وما يمكن أن تقدمه الجامعة في هذا الصدد.

المرحلة الثانية: وضع برامج لدعم القدرات:

أ. إجراء دورات تكوينية:

تم اعتماد مقاربة مندمجة في تكوين الفاعلين بالاعتماد على الخبرات الدولية والخبرة الوطنية التي تهدف تعديل البرامج التي وضعتها هذه المنظمات الدولية، ما يسمح للبلد من التمكن من تبني هذه البرامج التكوينية وتكييفها مع الواقع الجزائري وضمان ديمومتها. حيث تم الاعتماد على مكونين تلقوا تكوينها في المؤسسات أو في منظمات المجتمع المدني، وكذا فواعل محلية يتم تكوينهم معا (المنتخبين، الإدارة المحلية، ممثلي المجتمع المدني). كما تم وضع قاعدة معلومات تضم وثائق ومراجع ودلائل للاستعمال من قبل الفاعلين. إذا؛ يمكن

كثرة مغيش: تقرير حول مداخلة السيد محمد دحماني مدير برنامج كابدال

اعتبار هذا التكوين متعدد الفواعل multi-acteurs حول الحكامة والتنمية المحلية. استفاد من هذا التكوين حوالي: أربعمئة فاعل محلي من بينهم 128 امرأة ما يمثل 30 بالمئة. في الدورات التكوينية يتم تخصيص دورة خاصة بالنساء المنتخبات لتدريبه على إدماج انشغالات النوع الاجتماعي في إطار الحكامة.

ب. انشاء حاضنات للمشاريع الجمعوية:

تم في إطار برامج دعم قدرات الفاعلين المحليين لا سيما الجمعويين، انشاء حاضنة للمشاريع الجمعوية، سمحت بعد تكوين خاص دام ثلاثة اسابيع بتمويل 11 مشروع عبر البلديات النموذجية تهتم بقطاعات ذات أولوية محليا وتخدم التنمية الاقتصادية وتتعلق بالشباب والنساء، في مجال الحرف، الثقافة، التراث، الفلاحة. .

المحور الثاني: التخطيط الاستراتيجي:

يهدف هذا المحور إلى تعزيز مسار تخطيطي استراتيجي على المستوى المحلي، عبر مخططات للتنمية من جيل جديد. يتم مسار التخطيط من خلال مراحل:

- ❖ -تهيئة الشروط ومن بينها الميثاق الذي أشرنا إليه سابقا؛
- ❖ -التشخيص الاقليمي التشاركي بمشاركة كل الفاعلين؛
- ❖ -إعداد رؤية استراتيجية؛
- ❖ -التنفيذ؛
- ❖ -التقييم (و الذي يكون أيضا في منتصف التنفيذ). (mi-parcours)

على أساس التقييم البعدي، يتم التخطيط الاستراتيجي للبرنامج الذي يليه، ما يجعل هذا التخطيط عبارات عن دورات cycles متتالية من خمس سنوات لتحقيق التنمية المستدامة المحلية، تختلف عن التخطيط الخطي التقليدي.

يتم الاعتماد في متابعة هذه البرامج على لوحة مؤشرات رقمية للمساعدة في اتخاذ القرار؛ تم بناءها من خلال لوغرميات تضم الرهانات الخمسين للتنمية تم استخراجها من أهداف

التنمية المستدامة للأمم المتحدة من خلال ستة أبعاد تعنى بحياة المواطنين، وهي أبعاد غير قطاعية بل متعددة القطاعات Multisectoriel، فعند الحديث عن البعد المتغير بنوعية الحياة سنجد أنها تمس عدة قطاعات كالصحة، التعليم، ... إلخ.

تم وضع دليل منهجي Guides Méthodologique لكيفية تطوير هذه البرامج المركزة على التخطيط الاستراتيجي، بالإضافة إلى ستة دلائل استعمال Manuel لكل نوع من الفواعل المختلفة: المنتخبين، الإدارة، القطاع الخاص، الجمعيات... إلخ.

المحور الثالث: تحسين المرفق العام:

لم يسهب المتدخل كثيرا في هذه المسألة، التي تندرج حسبها في إطار رؤية الدولة لعصرنة المرفق العام، وتحسين الخدمة العمومية، من خلال اعتماد التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في التسيير على المستوى المركزي (الوزارات، المؤسسات..)، أما على المستوى البلدي فيهدف إلى تزويدها بمواقع إلكترونية والوصول إلى منصات افتراضية تفاعلية مع المواطنين لتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز التعاون بين البلديات لتطوير أوجه التكامل في الخدمة العامة على المستوى الإقليمي. يرافق البرنامج في هذا الصدد؛ المجهودات المبذولة من قبل الدولة، خاصة من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب المواطن من الخدمات الإدارية. كما يدعم البرنامج أنشطة التكوين لفائدة الأعوان الإداريين، ويعمل على تطوير وسائل جديدة لتسيير وتقديم الخدمة العمومية، لاسيما الخدمات الالكترونية، وكذلك أنشطة الإعلام والتوعية الموجهة للمواطنين.

فيما يتعلق بالخدمات العمومية الاجتماعية والتقنية الجوارية، ولأجل تلبية حاجات وطلبات المواطنين، يدعم البرنامج التنسيق بين السياسات القطاعية (المياه، الصرف الصحي، التربية، الصحة...) على مستوى البلدية، بتنشيط الدعم الذي توفره مصالح للدولة غير الممركزة في مختلف القطاعات على مستوى البلدية. سيساهم البرنامج في ترقية التعاون ما بين البلديات، كسبيل لتطوير التكامل في الخدمة العمومية، وتعزيز التعاون في العمل وتحقيق الاقتصاديات السلمية.

بصفة عامة: يهدف العمل على هذا المحور إلى تسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات العامة البلدية ذات الجودة، من خلال تقديم الدعم، من ناحية، للإدارة البلدية بحيث يمكنها تلبية احتياجات المواطنين على أفضل وجه وبطريقة مستدامة، ومن ناحية أخرى للمجتمع المدني بحيث يدعم في أحسن الأحوال الإدارة في تقديم الخدمة العامة.

المحور الرابع: إدارة المخاطر الكبرى:

في الأخير، عملنا في إطار البرنامج على المخاطر الكبرى، إذ أنه من الجيد العمل على التخطيط وأن يكون هذا التخطيط استراتيجيا، لكن التنمية المنشودة يجب أن تكون مستدامة، وبالتالي كان لا بد من العمل على المخاطر الكبرى. في هذا الصدد، تم التركيز خلال تنفيذ البرنامج على: التخطيط الاستراتيجي في حالة الأزمات من جهة، والاتصال والتحسيس المواطنين بالتعاون مع الحماية المدنية من جهة أخرى لا سيما بالنسبة لوسائل الإعلام والأطفال وعلى هذا الأساس تم وضع دليل منهجي حول بناء البرامج المحلية للتدخل والوقاية متعدد الأخطار. plan locaux de prévention multirisques.

يتكفل المشروع بإدارة المخاطر من خلال بناء قدرات الفاعلين المحليين فيما يخص المخاطر على المستوى المحلي، وهذا بالتلاحم مع الإطار المؤسسي والعمليات الوطنية. كذلك، من خلال أساليب مبتكرة في مجال إدارة المخاطر الكبرى (تحديد تشاركي للمخاطر، إيجاد مناهج مبتكرة للإنذار والاسترداد المبكر).

الهدف الاستراتيجي لهذا المكون هو تعزيز نظام إدارة المخاطر الوطني في بعده المحلي، من أجل زيادة قدرة المناطق على الصمود أمام المخاطر البيئية وبالتالي ضمان استدامة إجراءات التنمية. يتضمن هذا التعزيز، من ناحية، دمج بُعد المخاطر البيئية في التخطيط الاستراتيجي المحلي، ومن ناحية أخرى، من خلال تعزيز دور المجتمع المدني في دعم السلطات المحلية في التنفيذ، وبناء أنظمة الوقاية من المخاطر والكوارث وإدارتها المحلية.